

تأثير ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة
The Effect of Value-Added Tax on the Economy of the
United Arab Emirates

أحمد محمد حسن عبد الله Ahmad Mohammad Hassan Abdulla

Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)

dubai3121@yahoo.com

محمد زهر الدين بن زكريا Mohamad Zaharuddin Bin Zakaria

Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)

zaharuddin@usim.edu.my

ملخص

Article Progress

Received: 02 April 2022

Revised: 14 May 2022

Accepted: 19 May 2022

*Corresponding Author:

Ahmad Mohammad Hassan
Abdulla,
Universiti Sains Islam Malaysia
(USIM),
dubai3121@yahoo.com

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة حديثة، إذ تعد مصدراً أساسياً للموارد الحكومية، حيث تعتمد اقتصاديات الدول المتطورة عليها في أوروبا واقتصاديات دول أمريكا اللاتينية بشكل كبير، وهي بذلك تعد عنصراً محورياً من عناصر النظام الضريبي لكل من الاقتصاد النامي والمتحول، حيث تتجه الأساليب الحديثة في التشريعات الضريبية نحو نقل عبء الضريبة من قطاعات إنتاج الثروة لتضعه في قطاعات استهلاكها، أي تخفيض الضرائب الواقعة على الدخل إلى زيادتها في الإنفاق. تطبق الضريبة على معظم المعاملات التي تتم على السلع والخدمات عدا الاستثناءات التي تقرها الهيئة الاتحادية للضرائب، ويتحمل عبئها المستهلك، ولذلك يمكن توقع ارتفاع كلفة المعيشة بشكل طفيف، ويختلف ذلك باختلاف نمط حياة الأفراد، وسلوكهم الإنفاقي. ولن تكون كل الشركات ملزمة بالتسجيل من أجل الضريبة، وإنما فقط تلك التي تزيد إيراداتها على الحد الأدنى للإيرادات. وقدمت الدراسة التوصيات الآتية: إعداد موارد بشرية كافية من أجل القيام بأعباء تطبيق ضريبة القيمة المضافة وحساباتها. وافتتاح معاهد محاسبة وأقسام جامعية تتعلق بأصول المحاسبة والضريبة لتوطين هذه المهن. وفتح الهيئة الاتحادية مكاتب لها أو فروع دائمة في أماكن حكومية مثل الدوائر الاقتصادية المحلية المعروفة من قبل التجار لتقديم خدماتها الاستشارية بشكل مباشر وشخصي، بما يدعم المشاريع الصغيرة ويجنبها الغرامة.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة، المستهلك، الإنفاق، الغرامات.

Abstract

The value-added tax is considered modern, as it is a major source of government resources, as the economies of developed countries in Europe and the economies of Latin American countries depend heavily on it, and thus it is a pivotal element of the tax system for both developing and transforming economies, where modern methods in tax legislation tend to Towards transferring the tax burden from the sectors of wealth production to place it in the sectors of their use, i.e. reducing taxes on income to increasing spending. The tax is applied to most transactions made on goods and services, except for the exceptions approved by the Federal Tax Authority, and the burden is borne by the consumer. Therefore, a slight increase in the cost of living can be expected, and this varies according to the lifestyle of individuals and their spending behavior. Not all companies will be required to register for the tax, only those whose revenue exceeds the revenue threshold. The study made the following recommendations: Preparing sufficient human resources in order to carry out the burdens of implementing the value-added tax and its calculations. And the opening of accounting institutes and university departments related to accounting and tax principles to localize these professions. The Federal Authority has opened offices for it or permanent branches in government places such as local economic departments known by traders to provide its advisory services directly and personally, in order to support small projects and avoid fines.

Keywords: The value-added tax, consumer, spending, fines

المقدمة

يأتي تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سياق إصلاح هيكلية النظام الضريبي للدول حيث أضحى تطبيق هذا النوع من الضرائب معياراً أساسياً يشير إلى متانة الهيكلية الاقتصادية والضريبية وحدائتها بالنسبة للدول باعتبارها أداة أساسية لا غنى عنها في التعامل الدولي

(Al-Saboosi, 2017). وتعد ضريبة القيمة المضافة منهجاً متطوراً في تطبيق الضريبة على صفقات السلع والخدمات، وهي ضريبة تفرض على مراحل متعددة تتيح توزيع عبء الضريبة على تلك المراحل بشكل أكثر عدلاً وأقل اختلالاً في هيكل الانتاج والتوزيع (Osman, 2018).

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة حديثة، إذ تعد مصدراً أساسياً للموارد الحكومية، حيث تعتمد اقتصاديات الدول المتطورة عليها في أوروبا واقتصاديات دول أمريكا اللاتينية بشكل كبير، وهي بذلك تعد عنصراً محورياً من عناصر النظام الضريبي لكل من الاقتصاد النامي والمتحول، حيث تتجه الأساليب الحديثة في التشريعات الضريبية نحو نقل عبء الضريبة من قطاعات انتاج الثروة لتضعه في قطاعات استعملها، أي تخفيض الضرائب الواقعة على الدخل إلى زيادتها في الإنفاق. (Hedewa, 2013).

أولاً- مشكلة البحث

انعكس قرار الإمارات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة إيجابياً على الموازنة العامة للدولة حيث حققت فائضاً بنسبة 2.2% مقارنة مع عجزات بنسب 0.2% و 1.3% و 6.4% خلال الأعوام 2017 و 2016 و 2015. وبلغت الإيرادات الضريبية والتي تعتبر ضريبة القيمة المضافة جزءاً منها ما نسبته 5.5% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال 2018، وكان الفائض المتحقق في الموازنة خلال العام 2018 نتيجة نمو الإيرادات العامة بنسبة 13.3% وهي نسبة فاقت النمو في النفقات العامة 4.2%. ووصل إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة العامة للحكومة إلى 456 مليار درهم، منها 25 مليار درهم هي عبارة عن إيرادات الضريبة، إضافة إلى تسجيل أثر تضخمي لضريبة القيمة المضافة خلال عام 2018. (Albayan, 2019).

كما أثرت ضريبة القيمة المضافة بشكل سلبي على الإنفاق الاستهلاكي، حيث تراجع بنسبة 0.5% سنة 2018 مقابل الارتفاع الذي حققه بنسبة 0.9% و 1.6% خلال عامي 2016 و 2017، وكذلك بالنسبة للإنفاق الاستثماري الخاص، بنسبة 0.7% خلال عام 2018 مقابل انخفاضه بنسبة 12.8% لسنة 2017 (Ministry of Economy, 2019).

ونظراً لهذه التأثيرات المختلفة وغير المتوازنة تبرز مشكلة البحث في معرفة دور ضريبة القيمة المضافة في التأثير على الاقتصاد الإماراتي ودراسة آليات تطبيقها في دولة الإمارات العربية المتحدة ومعوقات ذلك.

ثانياً- أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في إعداد دراسة أكاديمية تتناول المنهج الذي اتبعته الإمارات في تطبيق هذه الضريبة والصعوبات التي اعترضتها، والآثار التي نتجت عن تطبيقها، بحيث تكون هذه الدراسة مرجعاً يغني المكتبة الاقتصادية، كما أن هذه الدراسة تتناول تأثير الضريبة على الاقتصاد الإماراتي مما يمكن من الاستفادة منها من قبل بعض الجهات الحكومية كوزارة الاقتصاد والهيئة الاتحادية للضرائب، كما يمكن لشركات القطاع الخاص الاستفادة منها في بيان دور ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد وأهمية الالتزام بها باعتبارها مورداً من موارد الخزينة لتغطية الخدمات التي تحتاجها البنى التحتية وغيرها عبر التمويل الحكومي.

ثالثاً- منهجية البحث

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث يمكننا من خلاله دراسة ضريبة القيمة المضافة، والتعريف بها، وتلخيص دورها في رفد اقتصاد الدولة وتأثيراتها، إضافة إلى وصف الصعوبات التي تواجهها وتحليلها، ومحاولة وضع حلول لها.

رابعاً- هدف البحث

تتجلى أهداف البحث دراسة مفهوم القيمة المضافة والصعوبات التي تواجه تطبيق الضريبة والمشكلات التي تعترضها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودراسة التأثير الإيجابي والسلبي لضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول

مفهوم ضريبة القيمة المضافة وآليات تطبيقها في الإمارات

تعد ضريبة القيمة المضافة ضريبة حديثة نسبياً وهي مطبقة في أكثر من 160 دولة، كما أنها حديثة التطبيق في دولة الإمارات العربية التي بدأت بالعمل بها منذ 1 يناير 2018، ومن أجل إيضاح أثرها على الاقتصاد الإماراتي لابد من الوقوف على مفهومها وآليات تطبيقها في الدولة.

المطلب الأول

مفهوم ضريبة القيمة المضافة

يتم فرض هذه الضريبة بشكل غير مباشر على جميع السلع والخدمات التي تباع وتشتري من قبل الأعمال، حيث تعتبر مصدراً من المصادر الأساسية التي تعزز مداخيل الحكومة. ويكون فرض هذه الضريبة في كل مرحلة من المراحل المكونة لعملية إنتاج السلعة أو الخدمة مروراً بتوزيعها وتقديمها إلى مرحلة البيع النهائي للاستهلاك، ولا تعد تعبيراً عن تكلفة المنتج أو أجور توزيعه، كما أن المستهلك النهائي يتحمل العبء الأكبر منها.

ورغم أنها تطبق على إنتاج السلعة في جميع مراحلها لكنها لا تقع إلا على القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج، وهذا يعني أنها تفرض على الفرق ما بين السعر الذي تباع به السلعة أو

الخدمة وبين تكاليف ما استخدم في إنتاجها في كل مرحلة من مراحل إنتاجها (Sherif, 2019)، ورغم تسميتها فإنها لا تفرض على القيمة المضافة، لكن ما يقصد بها هو الضريبة على الدخل عندما يتم إنفاقه، فهي ضريبة تقع على الإنفاق الاستهلاكي، ويتحمل عبئها المستهلك النهائي عندما يقوم بالشراء، الذي يمثل المرحلة الأخيرة في دورة (إنتاج السلعة، تبادلها، استهلاكها)، وهي تختلف عن ضريبة الإنفاق الاستهلاكي التي تحصل على دفعات أثناء مراحل النشاط الاقتصادي كل مرحلة على حدة، فهي تفرض على إجمالي قيمة المنتج المبيع، حيث يقوم كل من الخاضعين للضريبة في المراحل المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك باحتسابها على إجمالي قيمة الإنتاج وإضافتها إلى سعر المبيع، ودفع المستحق من هذه الضريبة للجهات المعنية بعد حسم ما دفع منها في المرحلة السابقة (Fadliyah, 2010).

وهذا بدوره يقلص من فرصة التهرب من الضريبة المفروضة على القيم المضافة قياساً بفرص التهرب من الضرائب العامة التي تفرض على مرحلة واحدة وهي مرحلة البيع بالتجزئة، حيث يتم فرض الضريبة على إجمالي قيمة مبيعات التاجر، وبإمكان التاجر أن يخفي كثيراً من مبيعاته وبذلك يستطيع التهرب من الضريبة، لكن الأمر يختلف بالنسبة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي تفرض على جميع مراحل إنتاج السلعة وبيعها، مرحلة تصنيع السلعة، ومرحلة تجارة الجملة، ومرحلة تجارة التجزئة، فإذا استطاع تاجر الجملة التهرب من الضريبة، فإن تاجر التجزئة مطالب بسداد قيمة الضريبة كاملة، وهذا ما لا يؤثر على حصيلة الضريبة العائدة للخزينة. (Salmy, 2001)

الفرع الأول

التعريف بضريبة القيمة المضافة

هناك من عرفها بأنها ضريبة تطبق على الاستهلاك تفرض داخل أراضي الدولة، سواء كانت السلع منتجة وطنياً أم مستوردة (Fadliyah, 2010)، وتعرف محاسيباً بأنها فرق بين إجمالي قيمة المبيعات وإجمالي قيمة تكلفة المواد التي دخلت في تصنيع تلك المبيعات والخدمات المتعلقة بها (Mahmoud, 2016)، ويرى Muhammad Amin and Khalifa (2000) بأنها الزيادة التي تفرض على قيمة السلعة التي تكتسبها في مختلف مراحل انتاجها وتبادلها حتى تصل إلى يد المستهلك النهائي. وعرفها القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2017 بأنها "ضريبة تفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع وتشمل التوريد الاعتباري" (المادة 1).

والأصل أن تفرض على جميع السلع والخدمات، وبالإمكان فرضها على السلع دون الخدمات، كما يمكن تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تخضع لتلك الضريبة، وإعداد قائمة بها، ويمكن أيضاً إعداد قائمة بالسلع المعفاة من الضريبة. (Kinani, 1999)

الفرع الثاني

خصائص ضريبة القيمة المضافة

ورد في (The UAE e-Government Portal (2019)، بأن ضريبة القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، تفرضها الدولة على معظم الخدمات والسلع الموردة في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، حيث يتحمل كلفتها المستهلك النهائي، كما أن الشركات المسجلة في الضريبة تقوم باحتسابها وتحصيلها لصالح الحكومة.

وفي هذا الشأن يمكن تحديد مجموعة من الخصائص لهذه الضريبة:

1. غير مباشرة

يتحمل عبئها المستهلك النهائي، وإن كان لا يقوم بتوريدها بنفسه لصالح هيئة الضرائب، فهي تقع على حقوق الممول (رؤوس الأموال والدخول) عندما تستخدم، وتختلف بذلك عن الضريبة المباشرة التي تصيب هذه الأموال حال اكتسابها.

2. قيمة

تفرض الضريبة على قيمة السلعة ولا علاقة لها بنوع السلعة، وتجيء بشكل نقدي وليس بأي شكل آخر، وتشمل جميع السلع والخدمات عدا ما تم إعفاؤه منها. (Swan, 2020)

3. نسبية بمعدل

حيث حدد القانون أنها تحصل بنسبة 5% من قيمة السلع والخدمات.

4. ليست عنصراً من عناصر التكلفة

لا يجوز للمشتغل المسجل اعتبار الضريبة المسددة على مدخلاته من عناصر التكلفة، لأنه بإمكانه خصم هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على مبيعاته.

5. يتم تحصيلها خلال مراحل

الضريبة لا تفرض مرة واحدة أو خلال مرحلة معينة، ولكنها تفرض على الجزء المضاف في كل مرحلة (إنتاج، توزيع، بيع)، ولا تفرض على القيمة التي سبق أن دفعت عنها، ولا تفرض على الصادرات. (Sherif, 2019)

6. ضريبة إقليمية

تطبق داخل الدولة وتستثنى المناطق الحرة والتي تحدد بقرار من مجلس الوزراء.

المطلب الثاني

آليات تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات

من أجل تطبيق الضريبة ينبغي وضع آلية لذلك، وفي هذا السياق تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من قبل الدولة، وذلك بهدف إيضاح مفهوم الضريبة، وكيفية تطبيقها.

الفرع الأول

مراحل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات

بدأت دولة الإمارات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ 1 يناير 2018، بعد أن سنت التشريعات المناسبة، فصدر القانون رقم 8 لسنة 2017 بشأن قانون ضريبة القيمة المضافة، وصدرت اللائحة التنفيذية للقانون في العام نفسه، ومن ثم بدأت ندوات التوعية والإرشاد، وزودت وزارة المالية وهيئة الضرائب الاتحادية مواقعها الإلكترونية بالمنشورات الإرشادية، وبذلك تكون أولى خطوات تطبيق الضريبة بدأت بإيجاد البنية التشريعية والتنظيمية المناسبة.

ومع تطبيق الضريبة أصبح بإمكان كل مؤسسة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة من خلال قسم الخدمات الإلكترونية على موقع الهيئة الاتحادية للضرائب. وقبل البدء في عملية التسجيل، ينبغي على المؤسسة إنشاء حساب إلكتروني لها على الموقع للبدء في الخدمة، وأوضحت الهيئة بأن على الشركات توثيق إيرادات وتكاليف أعمالها بالإضافة للضريبة المرتبطة بتلك الإيرادات، ستقوم الشركات المسجلة لغايات الضريبة بفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع عملائها وفقاً للنسبة الضريبية السائدة، كما يدفعون ضريبة القيمة المضافة على قيمة السلع والخدمات التي يقومون بشرائها من الموردين، والفارق بين الضريبة التي يتم تحصيلها والتي يتم دفعها هي التي يتم سدادها إلى الحكومة أو استردادها منها

(The UAE government portal, 2019).

أُتيح التسجيل الاختياري عند حد 187,500 درهم، وأُلزمت الشركات بالتسجيل عند حد 375,000 درهم، ولا يُطبق هذا على الأعمال الأجنبية، وهكذا لن تكون جميع الشركات ملزمة بالتسجيل لغايات الضريبة، وإنما تلزم الشركات التي يفوق رقم أعمالها الحد الأدنى للإيرادات، ولذلك لن تُلزم العديد من الشركات الصغيرة بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة. ويهدف هذا القرار لحماية الشركات الصغيرة من عبء إعداد الوثائق، وتقديم التقارير التي تتطلبها تطبيق الضريبة، كما قد لا تحتاج الشركات للتسجيل في الضريبة في حال كانت تباع سلعاً غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة.

وفرض على الشركات والمؤسسات أن تقوم بالتصريح بوضوح عن مقدار الضريبة التي يسددها المستهلك عن أي معاملة، كما يتم توفير المعلومات اللازمة للمستهلك من أجل مساعدته في اتخاذ القرار الصائب عندما يقوم بشراء السلع والخدمات.

الفرع الثاني

نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة

وفقاً لنص المادة 2 من المرسوم بقانون 8 لسنة 2017 فإن تطبيق القيمة المضافة يتضمن كافة توريدات السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والتي تتم داخل أرض دولة الإمارات، فهي تشمل:

1. كل توريد خاضع للضريبة وتوريد اعتباري يقوم به الخاضع للضريبة.
2. استيراد السلع المعنية، باستثناء ما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون.

ومن بين التوريدات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة توريد السلع (عملية نقل ملكية السلع أو نقل حق التصرف فيها لشخص آخر أو أشخاص آخرين)، وتوريد الخدمات (كل ما لا تشمله المجموعة السابقة)، وتجدر الملاحظة وفقاً للمادة 7 من القانون رقم 8 لسنة 2017 أنه لا يعد توريداً لغرض الضريبة إذا كان المقابل المستلم لما تم توريده أقل من القيمة النقدية المعلنة أو معادل لها (قيمة وثيقة استثمار بمليون درهم بيعت بثمانمائة ألف). (Osman, 2018).

ووفق المادة 10 من القانون رقم 8 لسنة 2017 فإن التوريدات الحكومية ستخضع للضريبة في حالتين:

- أ- إذا كانت أنشطتها تتم بصفة غير سيادية.
- ب- إذا كانت أنشطتها في منافسة مع القطاع الخاص.

وأقر المشرع وجوب تحديد الجهات الحكومية وأنشطتها التي تعتبر بأنها أنشطة تتم بصفة سيادية والحالات التي تعتبر فيها غير منافسة للقطاع الخاص، بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

كما ذهب المشرع إلى إدخال كافة التوريدات الاعتبارية في نطاق ضريبة القيمة المضافة كأن تقوم بعض المنشآت بتوريدات لصالح منشآت أخرى حتى لو لم تحصل على مقابل، أو أن تقوم بنقل جزء من أصولها أو كلها بين إحدى دول التعاون الخليجي ودولة الإمارات، أو أن تستخدم المنشأة مدخلاتها كلياً أو جزئياً في غير أغراض الأعمال. (Osman, 2018).

وأوردت المادة 12 من القانون رقم 8 لسنة 2017 استثناءات من التوريد الاعتباري، كما ميز المشرع بين الإيرادات ففرض على بعضها نسبة 5%، وأخضع بعضها لسعر ضريبي 0% (الصادرات خارج دول مجلس التعاون الخليجي، توريدات خدمات النقل، والنقل الجوي داخل الدولة، وتوريد وسائل النقل البحرية والجوية والبرية ، وتوريد طائرات وسفن الإنقاذ والمساعدة جواً وبحراً، وتوريد المعادن الثمينة الاستثمارية، والعقارات السكنية حديثة الإنشاء لأول مرة خلال ثلاث سنوات من إنشائها، والتوريد الأول للمباني المخصصة للاستخدام الخيري، والمباني غير السكنية المحولة إلى مبان سكنية، وتوريد النفط والغاز الطبيعي، وتوريد خدمات التعليم والسلع والخدمات المرتبطة بها، وخدمات الرعاية الصحية الوقائية والأساسية والخدمات المرتبطة بها) (المادة 45)، وأعفى بعضها من الضريبة إعفاء مطلقاً (توريدات الخدمات المالية، توريدات المباني السكنية باستثناء ما يتم تطبيق نسبة 0% وفقاً للمادة 45، توريد الأراضي الفضاء، توريد خدمات النقل المحلي) (المادة 46).

المبحث الثاني

الصعوبات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة ونتائج تطبيقها في الإمارات

باعتبار ضريبة القيمة المضافة ليست ضريبة على الربح، وإنما ضريبة على الاستهلاك، فهي ستحد من الاستهلاك لصالح الادخار، ولا تؤثر على الاستثمار، لكن لدى تطبيق أي ضريبة لابد من وجود بعض الصعوبات التي تعترضها.

المطلب الأول

الصعوبات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات

تلجأ الدول إلى هذه الضريبة باعتبارها البديل عن الإعفاءات الجمركية التي تقوم بها الدول نتيجة لاتفاقيات موقعة بينها لتسهيل أمور التجارة، وفي هذا السياق تعمل دولة الإمارات العربية بالاتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي على فرض الضريبة لتعويض الإيرادات الجمركية المتوقع فقدانها من جراء إلغاء الضريبة الجمركية المترتبة على تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة. (Sherif, 2019)

وفي حالة دولة الإمارات، هناك العديد من المشكلات التي قد تواجهها الدول الاتحادية، ومن أهم هذه المشكلات:

الفرع الأول الصعوبات الإدارية

الصعوبات الإدارية تتعلق بتوزيع الإيرادات بين الإدارة الاتحادية والسلطات المحلية، وكيفية حل مشكلات التهرب الضريبي أو التعمد في إصدار وثائق غير ممثلة لحركة التجارة بين الإمارات، ونتيجة لتفاوت الحكومات المحلية من حيث قدراتها الإدارية فإن الإمارات المتمتعة بأنظمة إدارية متقدمة ستتحمل العبء الأكبر، فيما ستحظى الإمارات الأخرى بإيرادات مماثلة رغم قلة إمكانياتها. وفي هذا السياق تم إقرار توزيع 70% من الإيرادات على الحكومات المحلية بينما تأخذ الإدارة الاتحادية 30% وبذلك يقع عبء تحصيل الضريبة على مقدرة الحكومات المحلية في تحصيل الضريبة، حيث تزداد نسبتها من الضريبة بازدياد إيراداتها.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز أطر التعاون في المسائل الضريبية، وتوطيد الشراكة المالية والاقتصادية والاستثمارية بين الدولتين الشقيقتين، وهو ما يتماشى مع جهود دولة الإمارات

في زيادة الفرص الاستثمارية وتشجيع التبادل التجاري وتعزيز الأهداف الإنمائية للدولة من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير الحماية الكاملة للسلع والخدمات.

وهناك صعوبات تتعلق بالازدواج الضريبي في حال تم تطبيق الضريبة في دول مجلس التعاون الخليجي وكانت دولة الإمارات ممثلة بوزارة المالية قد وقعت اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي مع المملكة العربية السعودية في مقر وزارة المالية السعودية في جدة في شهر مايو من عام 2018.

ويعرف الازدواج الضريبي بأنه جباية ضرائب متشابهة في دولتين أو أكثر من نفس المكلف بما على نفس الوعاء الضريبي الذي تضر آثاره بتبادل السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا والتجارة عبر الحدود ويستفيد من تلك الاتفاقيات شركات القطاعين العام والخاص والتي من ضمنها الشركات الاستثمارية وشركات النقل الجوي وغيرها من الشركات العاملة في دولة الإمارات وكذلك المقيمين. وتعزيزاً للأهداف الإنمائية للدولة أبرمت الدولة عدد 115 اتفاقية لتجنب ازدواج ضريبي على الدخل شملت شبكة تلك الاتفاقيات معظم شركاء الدولة التجاريين. (Ministry of Finance, 2020)

الفرع الثاني

الصعوبات غير الإدارية

إن التحدي الأكبر لتطبيق الضريبة يكمن في إيجاد الموارد البشرية المدربة والمؤهلة التي تستطيع القيام بأعبائها، وهل تمتلك الدولة مثل هذا المورد البشري، وبالأحرى، هل تستطيع تدريب الموظفين على فهم التعقيدات التي تحيط باقتصاد هذه الضريبة. (Sarwar, 2018) ولا تقتصر مواجهة هذا التحدي على الدولة فقط، بل إن الشركات والأعمال أيضاً تواجه

هذا التحدي، وتزداد الصعوبات في الحصول على أنظمة المحاسبة المناسبة للضريبة وتشغيلها.

رغم أن الهيئة الاتحادية للضرائب أصدرت 60 دليلاً إرشادياً شملت الجوانب التشريعية والتنفيذية للأنظمة الضريبة في الدولة، وتنظيمها 35 اجتماعاً مشتركاً مع مجموعات الأعمال كافة، فضلاً على الحملات التوعوية فقد أكد مستثمرون وأصحاب مشاريع صغيرة مواطنون أنهم لا يزالون يواجهون صعوبات في التعامل مع النظام الضريبي رغم مرور وقت ليس بالقصير على بداية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتجلت هذه الصعوبات في سداد الضريبة المستحقة على المشروع والتعامل مع النظام الضريبي بصفة عامة ومشكلات في التسجيل في الضريبة، وفي تقديم الإقرارات الضريبية كل ثلاثة أشهر مما يوجب دفع غرامات التأخير، واللجوء إلى الاستعانة بوكيل ضريبي للمساعدة حيث شكلت كلفة الوكيل عبئاً إضافياً. (Abdul Halim, 2019)

يؤخذ على ضريبة القيمة المضافة محاباة الواردات حيث تفرض مرة واحدة عليها في حين تفرض على كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع المحلية. (Sherif, 2019)

وهناك صعوبات تتعلق بالوعي الضريبي لدى الجمهور، مما يخلق عدم ارتياح واستقرار لعدم لمس الآثار الاقتصادية على الأفراد إذ لا تظهر الآثار بشكل مباشر على دولة كالإمارات العربية حيث تتمتع ببنية تحتية متميزة، كما أنه لا يظهر أثر هذه الضريبة على دافع الضريبة لأنها موجهة للدولة وليست لدافع الضريبة. (Al Saleh, 2018 November 24)

المطلب الثاني

نتائج تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن قيمة ضريبة القيمة المضافة المتوقع تحصيلها في العام الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة تتراوح بين 10-12 مليار درهم (3.27 مليار دولار)، أو نحو 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي (Majed, 2017) ، وفي هذا السياق نشرت (Ministry of Finance, 2020) مجموعة من البيانات الاقتصادية، ويتضح من خلالها الأثر الذي تركته القيمة المضافة باعتبارها ضريبة مستحدثة على الاقتصاد الإماراتي:

بيانات احصاءات مالية الحكومة لدولة الامارات العربية المتحدة لعام 2017 (القيمة بالمليون درهم اماراتي)					
2017					المؤشر
البيانات السنوية	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2017	Q4	Q3	Q2	Q1	
401,893.7	106,340.7	82,780.5	107,920.4	99,571.9	الإيرادات
167,227.1	40,312.7	32,432.3	39,999.6	49,192.3	الضرائب

(Ministry of Finance, 2018)

بيانات احصاءات مالية الحكومة لدولة الامارات العربية المتحدة لعام 2018 (القيمة بالمليون درهم اماراتي)					
2018					المؤشر
البيانات السنوية	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2018	Q4	Q3	Q2	Q1	
477,633.9	118,519.5	120,649.7	122,706.7	103,798.3	الإيرادات
213,034.2	57,483.2	60,614.5	49,483.8	46,683.4	الضرائب

(Ministry of Finance, 2019)

بيانات احصاءات مالية الحكومة لدولة الامارات العربية المتحدة لعام 2019 (القيمة بالمليون درهم اماراتي)	
2019	المؤشر

البيانات السنوية	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2019	Q3	Q3	Q2	Q1	
476,471.6	108,128.6	109,330.6	145,111.2	104,762.7	الإيرادات
228,540.0	57,849.7	52,091.8	72,329.5	42,359.9	الضرائب

(Ministry of Finance, 2020)

تبين الجداول السابقة إيرادات الحكومة في دولة الإمارات العربية المتحدة مقدرة بالمليون درهم إماراتي، ويتضح من خلالها حجم الضرائب في الإيرادات الحكومية مقسمة بشكل ربعي، ويظهر من خلال البيانات أن الضرائب تشكل الحجم قرابة نصف الإيرادات السنوية، وهي بذلك تعد مصدراً على غاية الأهمية في إيرادات الدولة، ويظهر من البيانات أن الضرائب المساهمة في إيرادات الحكومة ازدادت من 167,227.1 مليون درهم سنة 2017 إلى 213,034.2 مليون درهم سنة 2018 وهو عام البدء بتطبيق ضريبة القيمة المضافة أي أن الزيادة بلغت مقدار 45,807.1 مليون درهم خلال سنة واحدة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة، واستمرت الزيادة في عام 2019 إلى أن بلغت مشاركة الضرائب في إيرادات الحكومة 228,540.0 مليون درهم (Ministry of Finance, 2020).

وبالنسبة لعام 2019، بلغ ناتج الإيراد الضريبي المحصل حوالي 31 مليار درهم مقارنة بحوالي 29 مليار درهم خلال عام 2018، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الإيرادات الضريبية لعام 2019 حوالي 7% عن عام 2018. (Ministry of Finance, 2020).

الفرع الأول

النتائج الإيجابية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة

تعد ضريبة القيمة المضافة من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة في النظام الضريبي، حيث ترتفع نسبة إيرادها، وتساعد على تشجيع الصناعات الوطنية وحركة الصادرات، من خلال

قيام الدولة بإعفاء البضاعة المصدرة من ضريبة القيمة المضافة، وفرضها على البضاعة المستوردة مما يرفع من كلفتها، كما أنها تساعد الإدارة الضريبية على كشف التهرب الضريبي بالنسبة للدخل. (Mahmoud, 2016) وينعكس تطبيق الضريبة على المجتمع ككل حيث تستخدم عوائد الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة في تطوير الخدمات التي تقدمها الدولة في كافة المرافق، إضافة إلى أنظمة الرعاية الصحية والتعليم والبنى التحتية والرعاية الاجتماعية. (Swan, 2020)

أظهرت نتائج استطلاع دراسة أجراها مركز الديرة للدراسات نشرته Al Bayan Newspaper (2019) ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة موافقة الجمهور العام على أن تطبيق الضريبة يمثل خطوة إيجابية لصالح الدولة؛ حيث بلغت نسبة الموافقة على قرار التطبيق 77.8% في عام 2018 مقارنة بـ 28.1% في عام 2017 قبل تطبيق الضريبة، وكشفت النتائج عن موافقة 59.7% من المستجيبين على أن تطبيق الضريبة سيؤدي إلى استقرار الأسعار على المدى البعيد، فيما جاء الرفض من قبل 40.3%.

كما أنه من أبرز إيجابيات تطبيق الضريبة في الدولة ضمان استمرار توفير الخدمات التي تقدمها الحكومة وضمان جودتها العالية في المستقبل، وتحقيق مصدر دخل لها بما يتجاوز 20 مليار درهم سنوياً، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة، من خلال رفع عدد الشركات الاستشارية الضريبة بالدولة، ومدققي الحسابات. وفي ظل عدم إمكانية الاستمرار باعتماد الدولة على النفط، كمصدر دخل أساسي، فإن الضرائب تشكل مصدراً مهماً للاقتصاد المحلي، حيث إن حصيلة ضريبة القيمة المضافة في عامها الأول وصلت إلى نحو 27 مليار درهم، زيادة عن المبلغ المتوقع وهو 12 مليار درهم. (Kharroub, 2019)

الفرع الثاني

النتائج السلبية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة

هناك مجموعة من النتائج السلبية التي يمكن أن تنشأ نتيجة تطبيق هذه الضريبة حيث إن هناك دولا في مجلس التعاون لم تعتمد حتى الآن هذا النظام الضريبي مما يؤدي إلى عدم الإجماع أو نشوب خلافات بينها، أو اتفاق دول معاً وعدم الاستجابة من قبل دول أخرى، كما يؤدي تطبيق الضريبة إلى اختلال البيئة الجاذبة للاستثمارات، والتي تنعكس بشكل سلبي على دول المجلس. (Swan, 2020)

كما يمكن ألا تتجه الوحدات الاقتصادية إلى الاستثمار في رأس المال، إذ تفضل وسائل الإنتاج كثيفة العمل بسبب حالة التطور الاقتصادي، كما أن فرضها قد يحد من التوسع في الأعمال إذ تجد الشركات نفسها تدفع ضرائباً أكثر مما تبيع السلع خاصة في حال تأخر استرجاع الضريبة من الحكومة. ومن جهة أخرى يجب على النشاطات الاقتصادية أن تدفع مبلغ الضريبة عند شراء مستلزماتها الإنتاجية، قبل أن تحصلها (لاحقاً) وهذا من شأنه أن يسبب لها إرباكاً مالياً، خاصة في النشاط الاقتصادي ذي الدورة الإنتاجية الطويلة (Sherif, 2019).

وعملياً فقد ارتفع معدل التضخم في الربع الأول من عام 2018 بنسبة 4.2% مقابل 1.8% من الربع الأخير من عام 2017 على خلفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير، كما أن أسعار السلع التجارية ارتفعت بنسبة 7.6% إضافة إلى ارتفاع سابق بنسبة 4% في الربع الأخير من عام 2017. (central bank, 2018) وانخفض الإنفاق الاستثماري الخاص، بنسبة 0.7% خلال عام 2018 مقابل انخفاضه بنسبة 12.8% لسنة 2017. (Ministry of Economy, 2019) وهذا ما جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بإجراءات بعض التعديلات على القوانين النازمة للعمليات المرتبطة

بالاستثمار والتجارة كتعديل المادة 10 من قانون الشركات رقم 2 لسنة 2015 في عام 2020 بموجب المرسوم رقم 26 والذي ألغى اشتراط نسبة 51% من مساهمة المواطنين في رأس مال الشركات أو إداراتها وتفويض سلطة خاصة لتحديد هذه النسبة، كما أن الدولة قامت بإلغاء القانون المذكور وإصدار قانون جديد للشركات بموجب المرسوم رقم 32 لسنة 2021 وذلك تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في الدولة.

كما أكدت الهيئة الاتحادية للضرائب أهمية قرار مجلس الوزراء رقم (88) لسنة 2021 بتعديل المادة (51) من قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة، الذي دخل حيز النفاذ اعتباراً من اليوم 30 أكتوبر 2021 مشيرة إلى أن هذا التعديل يُجَنَّب خضوع السلع المستوردة في المناطق المحددة لضريبة قيمة مضافة مزدوجة، كما أنه يوفر تسهيلات لغير المقيمين من مُوَدِّي السلع في المناطق المحددة، حيث تعامل هذه السلع في حالات معينة على أنها خارج نطاق الضريبة ولذلك لا تؤدي إلى مطالبة المُوَدِّ بالتسجيل للضريبة (Federal Tax Authority, 2021).

الخلاصة

تطبق الضريبة على معظم المعاملات التي تتم على السلع والخدمات عدا الاستثناءات التي تقرها الهيئة الاتحادية للضرائب، ويتحمل عبئها المستهلك، ولذلك يمكن توقع ارتفاع كلفة المعيشة بشكل طفيف، ويختلف ذلك باختلاف نمط حياة الأفراد، وسلوكهم الإنفاقي. ولن تكون كل الشركات ملزمة بالتسجيل من أجل الضريبة، وإنما فقط تلك التي تزيد إيراداتها على الحد الأدنى للإيرادات.

ويمكن في الختام التقدم بالتوصيات التالية:

إعداد موارد بشرية كافية من أجل القيام بأعباء تطبيق ضريبة القيمة المضافة وحساباتها. افتتاح معاهد محاسبة وأقسام جامعية تتعلق بأصول المحاسبة والضريبة لتوطين هذه المهن. فتح الهيئة الاتحادية مكاتب لها أو فروع دائمة في أماكن حكومية مثل الدوائر الاقتصادية المحلية المعروفة من قبل التجار لتقديم خدماتها الاستشارية بشكل مباشر وشخصي، بما يدعم المشاريع الصغيرة ويجنبها الغرامة.

References

- Abdel Halim, Abeer. (2019, March 3). "Small business owners demand the "Federal Tax Service" for advice and consultancy offices", date of access: March 23, 2020, website: Emirates Today newspaper <https://www.emaratalyoun.com/business/local/2019-03-03-1.1187954>
- Amin, Mohamed Ahmed, Khalifa, Mohamed Abdel Aziz, (2000), The General Sales Tax, Theoretical Framework, Practical Application, 1, Cairo: Ain Shams University Library.
- Al-Bayan Newspaper, (2019, December 4), Al-Deira Studies: Value Added Tax stimulated the business sector to introduce new marketing mechanisms, date of access: March 23, 2020, website: Al-Bayan newspaper, <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2019-12-04-1.3717736>
- Al-Bayan Newspaper, (2019, December 11), Resolution 5.5% of the "value added" contribution to the state's revenues during 2018, date of access: May 10, 2022, website: Al-Bayan newspaper, <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2019-12-11-1.3723477>
- Al-Sabousi, Saeed Seif, (2017), Value Added Tax and the Mechanisms of Its Application in the UAE, 1st Edition, Dubai: Dar Al-Hafiz.

Al Saleh, Abdul Rahman Saleh, (2018, November 24), The UAE tax system has benefited from successful experiences globally, Dubai, Dubai Judicial Institute, accessed: May 10, 2022, website <https://www.dji.gov.ae/books/A/24.pdf>

Bank of the United Arab Emirates, (2018), Quarterly Economic Report, accessed: May 10, 2022, website: https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2018-10/CBQrterRev_Q12018_ar.pdf

Cabinet Resolution No. 52 of 2017 regarding the executive regulations of Federal Decree-Law No. 8 of 2017 regarding value added tax.

Federal Law No. 8 of 2017 Concerning Value Added Tax.

Federal Tax Authority website, <https://www.tax.gov.ae/ar>

Federal Tax Authority, (October 30, 2021), Amendment on Tax Treatment for Supply of Goods in Designated Zones and Connected Shipping/Delivery Services Goes Into Effect on October 30, accessed: May 10, 2022, website: <https://tax.gov.ae/en/media.centre/News/amendment.on.tax.treatment.for.supply.f.goods.in.designated.zones.and.connected.shipping.aspx>

Hedwa, Nada, (2013), Value Added Tax and its Economic and Social Effects in Syria, (unpublished Ph.D. thesis), Damascus University, Damascus.

Kanani, Hani, (1999), Value Added Tax and its Position in Tax Legislation, (unpublished MA thesis), Damascus University, Damascus.

Kharoub, Ghassan. (2019, October 29). High compliance and revenues exceeding 27 billion in the first year, accessed: March 23, 2020, website: Al Bayan newspaper. <https://www.albayan.ae/books/author-book/2019-10-29-1.3686339>

Majed, Ahmed, (2017), The structure of the tax system and value added tax in the UAE, Ministry of Economy.

Ministry of Economy, (2019), Economic Reports and Studies, accessed: May 10, 2022, website: Ministry of Economy, <https://www.moec.gov.ae/en/economic-report?start=3>

Ministry of Finance, (2020, June 15), MoF: AED 11.6 billion of total VAT revenue during January-August 2020, accessed: May 10, 2022, website: Ministry of Finance, <https://www.mof.gov.ae/en/media/materials/news/pages/10112020.aspx>

Ministry of Finance, (2019, May 22), Value Added Tax, accessed: March 23, 2020, website: Ministry of Finance, <https://www.mof.gov.ae/ar/resourcesAndBudget/Pages/vatquestions.aspx>

Ministry of Finance, (2020, November 5), Financial Statistics, UAE Government Finance Statistics (GFS) data for the Year 2017, accessed: May 10, 2022, website: Ministry of Finance, <https://www.mof.gov.ae/en/opendata/pages/details.aspx?sid=2>

Ministry of Finance, (2020, November 5), Financial Statistics, UAE Government Finance Statistics (GFS) data for the Year 2018, accessed: May 10, 2022, website: Ministry of Finance, <https://www.mof.gov.ae/en/opendata/pages/details.aspx?sid=2>

Ministry of Finance, (2020, November 5), Financial Statistics, United Arab Emirates Government Finance Statistics (GFS) data of the Year 2019, accessed: May 10, 2022, website: Ministry of Finance, <https://www.mof.gov.ae/en/opendata/pages/details.aspx?sid=2>

Othman, Saeed Abdel Aziz, (2018), The Tax System and Society's Objectives with Reference to Value Added Tax in the Kingdom of Saudi Arabia and the United Arab Emirates, 1st Edition, Alexandria: Pharos Scientific House.

Salma, Abdel Sattar, (2001), Value Added Tax and its Application in Egypt, Journal of Legal and Economic Research, 10(19), 295.

Sarwar, Mansour. (2018, April 26). Value Added Tax... Necessities and Challenges, Accessed Date: March 23, 2020, Website: Al Bayan

Newspaper. <https://www.albayan.ae/economy/opinions/2018-04-26-1.3247843>

Sawan, Muhammad Abdullah, (2020), Modern Taxes in the United Arab Emirates, 1st Edition, Emirates: University Book House.

Sharif, Haitham Muhammad Harmy, (2019), Public Finance and Tax Legislation in the UAE, 1st Edition, Sharjah: Bright Horizons.

The e-government portal in the UAE, (2019, September 23), value added tax, date of access: March 23, 2020, website: the e-government portal in the UAE. <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/finance-and-investment/taxation/valueaddedtaxvat>